منهج البحث فى علم اجتماع السكان

المعطيات السكانية

تنتمي دراسة السكان إلى تلك المجموعة من العلوم الإمبيريقية التي تصل إلى معلوماتها وبياناتها ومعطياتها عن طريق الملاحظة وتسجيل الأحداث التي تقع بطريقة طبيعية في العالم الخارجي.

والواقع أن المعطيات التي تبحث عنها تلك العلوم القائمة على الملاحظة منتشرة في المكان والزمان مما يجعل جمعها في حاجة إلى عديد من الملاحظين الذين يتمكنون من الانتشار في هذا النطاق. وعلى هذا فمعطيات دراسة السكان تجمع بمعرفة ملاحظين مدربين في عمليات العد يغطون مساحة كبيرة من الأرض أو بمعرفة فرق من الموظفين المدربين على التسجيل لجمع وتسجيل الأحداث الحيوية أو الحركات السكانية في هذا المكان.

ويتطلب توفير معلومات ثابتة حول عمليات التغير السكاني تكرار عمليات تعداد السكان من وقت لآخر واستمرار جمع المعلومات المسجلة عبر الزمن. ومن هنا كان التعداد والتسجيل الحيوي بمثابة مصادر أساسية للمعلومات ومناهج حيوية في بحث الظواهر السكانية سواء في علم اجتماع السكان أو في الدراسات السكانية.

وجدير بالذكر أن علم اجتماع السكان باعتباره نوعا من أنواع الدراسات السكانية يعتمد على نفس المناهج والإجراءات المنهجية المتبعة في مختلف الدراسات السكانية وخاصة إجراءات التعداد والتسجيل الحيوي كطرق في توفير البيانات والمعطيات السكانية، كما يعتمد أيضا باعتباره فرعا من فروع علم الاجتماع على مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي لتعينه من ناحية في التغلب على مشكلات التعداد والتسجيل الحيوي وتساعد من ناحية أخرى على تكملة النقص في المادة والمعطيات التي يوفرها التعداد والتسجيل الحيوي.

المعطيات السكانية:

تنقسم المعطيات والمعلومات والحقائق والبيانات التي يتعامل معها دارس السكان سواء في الديموجرافيا أو الدراسات السكانية الجغرافية أو الاقتصادية أو علم الاجتماع إلى أربع مجموعات:

المجموعة الأولى:

وتشمل الخصائص السكانية الأساسية اللازمة لكل دراسة سكانية، والتي تتعلق بالمواليد والوفيات والهجرة وحجم السكان وتوزيع السكان وما إليها وكلها معطيات يجد دارس السكان رصيدا ضخما منها في تقارير التعدادات أو كراساته وفي الملخصات الإحصائية وفي الكتاب السنوي للإحصاء أو غيرها.

المجموعة الثانية:

وتتكون من الخصائص الاجتماعية للسكان مثل العمر والنوع والجنس أو العنصر والتي تؤثر وتتأثر بعوامل المواليد والوفيات والهجرة وتكوين السكان والبيانات المتعلقة بتلك الخصائص الاجتماعية قد نجدها متوفرة في نفس المصادر الثلاثة السابق الإشارة إليها في المجموعة الأولى.

المجموعة الثالثة:

وتشمل الأحداث الاجتماعية وأحوال السكان، مثل الزواج والطلاق والدخل السنوي ومستوى التعليم والمهنة والإسكان أو العمل والبطالة والسلوك الانتخابي وعضوية الحزب والصحة ومعدل المرض والجريمة والأفعال الانحرافية والإقامة في الريف والحضر وملكية المنازل والسيارات.. الخ.

والواقع أن التداخل واضح بين متغيرات المجموعة الثالثة وبين المتغيرات أو المعطيات السكانية مثل الميلاد والوفاة والهجرة وتكوين السكان وحجمهم. فالزواج والطلاق والدخل والتعليم تؤثر كلها في معدل المواليد، كما يمكن أن يؤثر الدخل وتوفر فرص العمل في حالة الإسكان وفي معدل الهجرة.

وعلى الرغم من أنه يجب البحث في البيانات والمعطيات المتعلقة بمتغيرات المجموعة الثالثة حسب الموضوع، إلا أن غالبية هذه المعطيات نجدها متوفرة في تقارير التعدادات وكراساته ومكاتب الإحصائيات الحيوية والتسجيل الحيوي وخاصة بيانات الزواج والطلاق والميلاد والوفاة. أما المعلومات والحقائق الخاصة بالجريمة والجناح نجدها في إحصائيات وتقارير البحث الجنائي وإحصائيات السجون ومكاتب رعاية الأحداث. كما نجد الحقائق المتعلقة بالقوى العاملة والموارد البشرية والعمالة في مكاتب العمل والتعبئة والإحصاء.

المجموعة الرابعة:

وتنطوي على مجموعة المعطيات والبيانات المتعلقة بالمكونات البنائية للمجتمعات وذلك مثل درجة التحضر والتصنيع والتنمية والحراك الاجتماعي والطبقة الاجتماعية والأسرة والقيم والثقافة.

وتمثل متغيرات المجموعة الرابعة أكثر المتغيرات أهمية لأنها تمثل تصورات بنائية ابتكرها دارسوا السكان وخاصة في علم الاجتماع لتفسير التباين أو الاختلاف في متغيرات المجموعة الأولى والثانية والثالثة. مثل تفسير التباين في معدل الجريمة ونسبة الذكورة إلى الأنوثة بإرجاعه إلى درجة التحضر أو تفسير الاختلاف في معدل الصحة والتكوين العمري في ضوء درجة التصنيع وهكذا.

المصادر الرئيسية للمعطيات السكانية:

يتم الحصول على معظم معطيات دراسة السكان من خلال عملية الاتصال بالسكان فرادى لتقديم المعلومات الخاصة بهم في ظل ظروف معينة أو حتى المعلومات المتعلقة بغيرهم من الأشخاص أو يتم الحصول على بعض معطيات الدراسة السكانية من خلال طرق غير مباشرة وتحليلية تفيد في الوقت نفسه عن المعلومات التي تم الحصول عليها مباشرة من الأشخاص.

وتنطوي المصادر المباشرة للمعطيات السكانية على ثلاثة أنواع هي:

1- التعداد سواء الشامل أو بالعينة.

2- نظام التسجيل الحيوي.

3- البحث الاجتماعي الميداني الذي يجريه عالم الاجتماع.
أما المصدر غير المباشر للمعطيات السكانية فهو الذي عرف بين دارسي السكان باسم البيانات الجاهزة، ويمثل مختلف الإحصائيات والمعطيات والبيانات التي يتم الحصول عليها في إطار واجبات أو أعمال إدارية متباينة والتي توفر معطيات لدراسة السكان كنتيجة فرعية أو جانبية لقيامها بمهامها وواجباتها هذه. ويتطلب كل مصدر من هذه المصادر للمعطيات السكانية سلطة مركزية منظمة عادة ما تكون الدولة، كما يتطلب جمع البيانات السكانية من خلال أي مصدر منها تعبئة موارد اقتصادية ضخمة لأنها عمليات مكلفة. ويتوقف اكتمال ودقة ما توفره هذه المصادر من معطيات ولدرجة كبيرة على الاتجاهات والمستوى الفكري للسكان موضوع الدراسة السكانية وهكذا.

التعداد

تاريخ التعداد:

يرد البعض عملية حصر السكان أو عدهم إلى عام 3000 قبل الميلاد، حيث عرف البابليون أهمية هذا العد كما عرفه الصينيون.

وإن كانت طبيعة هذه التعدادات غير معروفة. ويحدد البعض عام 1666 كبداية حقيقية لأول تعداد في العالم قام به الكوبيك، ثم أجري عام1790 أول تعداد في الولايات المتحدة الأمريكية يليه تعداد إنكلترا في عام1801، ثم في الهند عام 1881، وفي مصر عام 1882.

عالمية التعداد:

في عام 1960 أخذ حوالي 80% من بلاد العالم بنظام التعداد. بالرغم من أنه قد ثبت عدم دقة عمليات العد في بعض هذه التعدادات، بسبب أن معظمها تتم على أساس تقديرات عدد السكان أكثر منه عدا فعليا.

كما أن توفر فرص التعداد قد اختلف من مكان لآخر إلى درجة كبيرة. فبينما يقدر البعض أن ثلثي سكان أفريقيا قد توفر لهم فرص التعداد عام 1950 نجد أنه تم عد 100% من سكان أوروبا خلال هذه الفترة.

تعريف التعداد:

التعداد عملية إحصائية لها قيمة كبيرة لكل بلد وهو المصدر الأول للحقائق السكانية اللازمة للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي على المستوى العالمي والقومي، ويعتبر ضروريا للسياسة الحكومية في المجالات المختلفة وذلك لتسهيل نشاطها في الحاضر والمستقبل كما أن لها ضرورتها في التحليلات العلمية وتوزيع وتغير السكان.

ويعرف البعض التعداد بأنه عملية جمع وتنسيق ونشر للمعطيات السكانية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأشخاص في بلد ما أو في غيرها من المناطق المحددة في وقت محدد أو أوقات معينة. والتعداد عملية مكلفة ويحتاج خطة مسبقة وإعداد وعمل متقن يؤدي إلى إيجاز النتائج.
كما يعرف البعض التعداد بأنه عد جميع السكان على المستوى القومي، ويتم الحصول عليه عن طريق زيارة مباشرة لكل شخص أو أسرة في المجتمع. وهي عملية كبيرة ومعقدة تتم في تاريخ محدد على فترات منتظمة كل خمس أو عشر سنوات.

ويمكن القول إن التعداد عملية إحصائية تقوم على عد جميع السكان على المستوى القومي عن طريق الزيارة المباشرة لكل شخص أو أسرة في البلد في وقت محدد أو أوقات معينة أو على فترات منتظمة كل خمس أو عشر سنوات، ثم تنسيق الحقائق التي تم جمعها وتنشر بعد ذلك ليستفيد منها في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ووضع السياسات الحكومية وغيرها على المستويات القومية والعالمية.

أهمية التعداد:

- تعيين الالتزامات العسكرية والضريبية والعملية للأفراد في المجتمع.
- التعرف على عوامل الهجرة والخصوبة والخصائص الاقتصادية ومحددات الأمن الاجتماعي التي صاحبت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في معظم البلدان.
- توفير المعطيات حول الخصائص المهمة للسكان والتي تحتاجها الحكومات والمصالح وهيئات البحوث سواء في التخطيط أو السياسة أو التنفيذ أو في مواجهة وحل المشكلات اليومية والملحة.

أسس التعداد:

هناك أسس مختلفة لعد السكان، إما عد الناس الموجودين في لحظة زمنية معينة وهذا ما يعرف بتعداد السكان الفعلي، وإما عد الناس الموجودين عادة في مكان معين وهو ما يعرف بتعداد السكان النظري. وهناك أساس ثالث لعد السكان يعرف بالأسلوب الكامل أو الصحيح في عد السكان والذي يتبع الأسس المشتركة في التعدادين النظري والفعلي.

الخصائص الجوهرية للتعداد:

1- الرقابة: بمعنى أن كل تعداد تراقبه وتجريه الحكومة القومية وأحيانا بالتعاون مع أجهزتها المحلية.
2- الأرض المحددة: بمعنى أن ما يغطيه التعداد لابد ألا يتجاوز منطقة محددة بدقة.
3- الشمول: بمعنى أن عملية العد يجب أن تشمل كل عضو في المجتمع داخل التعداد بدون حذف أو تكرار.
4- التوقيت: بمعنى أنه يجب أن يجري التعداد في لحظة زمنية محددة.

5- الوحدات الفردية: بمعنى أن البيانات تمثل كل فرد بطريقة تساعد على توفير المعلومات حول كل أعضاء الأسرة والجماعة أو المجتمع ككل.
6- الاكتمال والنشر: بمعنى أن التعداد لا يصل شكله النهائي إلا إذا اكتملت بياناته ونشر على الجمهور.

إجراءات التعداد:

(أ) تخطيط التعداد:

يستلزم التخطيط للتعداد مراجعة السلطة الحاكمة من أجل التعداد، وتقدير التكاليف وتوفير الميزانية واختيار الأسئلة التي ستوجه إلى الجمهور ثم اختبار أداة جمع البيانات وتحديد المناطق الجغرافية التي يشملها التعداد ثم التدريب والإعداد وتخطيط النشرات والجداول والاحتياجات وإعلام الجمهور.

(ب) تنفيذ التعداد:

لابد من التأكد من شمول التعداد وعدم تكرار واكتمال المنطقة التي قصد تغطيتها، ثم تصميم استخبار يشتمل على التساؤلات التي يراد جمع استجابات حولها، ثم إجراء مقابلات مع جمهور المبحوثين بواسطة العدادين، وأخيرا معالجة المعلومات التي تم جمعها للوصول إلى معطيات منظمة ومنسقة ويمكن الإفادة منها.

شمول التعداد:

يبدو أن التباين الكبير وانتشار مواقع الإقامة الإنسانية وتحرك السكان وصعوبة التوصل إليهم يمثل عقبة أساسية في مواجهة الجهود نحو التعداد الكامل أو الشامل. وبرغم الجهود المتتالية والتمويل الهائل لا يزال التعداد بعيدا عن الكمال ولم يتم بعد اكتشاف الأساليب المناسبة لسد هذا النقص، ومع ذلك فالمعطيات التي تم التوصل إليها تعتبر مكتملة بما فيه الكفاية وتصلح لأغراض بحثية متباينة، مع ضرورة تصحيحها حتى يسهل استخدامها في مجالات البحث والإدارة الأخرى.

تصميم كشف البحث:

ويمثل تصميم كشف البحث أو الاستخبار وإعداد التعليمات اللازمة للإجابة عليه جانبا مهما من جوانب طرق بحث الظواهر السكانية وأدوات جمع معطياتها. والواقع أن هذه الأدوات تعتبر إلى درجة كبيرة نتاجا لخبرة ودراية الأشخاص الذين يصممونها أكثر منها تطبيقات لنظم قائمة على إجراءات موضوعية أو محددة بدقة.

المقابلة الشخصية:

وتتمثل في الموقف الذي يحصل من خلاله القائم بعملية التعداد على الإجابات التي تثيرها استفسارات البحث لدى المفحوص. وتظهر في موقف المقابلة الشخصية عدة معوقات منها معوقات الاتصال من دوافع وحواجز نفسية واللغة. كما يرجع خطأ الاستجابة في المقابلة الشخصية إلى قيام العداد عادة بجمع المعلومات عن كل أعضاء الأسرة من عضو واحد منها عادة ما يكون عضو المنزل البالغ والذي يسهل وجوده في المنزل عند القيام بعملية التعداد.

جمهور التعداد:

إذا كان جمهور التعداد يتمثل في كافة السكان أو في إجمالي مجموع السكان في البلد الذي سيجرى به التعداد فإن نوعية المشكلات التي تواجه القائمين على أمر التعداد تختلف عما إذا كان الجمهور يتمثل في جزء فقط من هؤلاء أو عينة يجري عليها التعداد للدلالة على أحوال الكل. ذلك لأن الأساليب المحددة التي يستعان بها في اختيار أو سحب العينة المناسبة تختلف باختلاف طبيعة المجتمع والظواهر التي نقوم بدراستها.

معالجة المعطيات:

الخطوة المهمة هنا هي تصنيف المعطيات وتصميم فئات وأنساق التصنيف يرد إليها الكم الهائل من المعطيات التي تم جمعها وتطويعها لأغراض البحث والتطبيق. والواقع أن عملية التصنيف واحدة من العمليات التي قد يكون لها تأثير حيوي على تحليل المعطيات وعلى الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها فهناك بنود مثل اللون والجنس والحالة الزواجية تثير مشكلات كبيرة فيما يتعلق بتصميم تصنيف ملائم لها من الناحية النظرية والتطبيقية.

(ج) إخراج التعداد:

عادة ما يتم إخراج نتائج التعداد في صورة تقرير مكتوب حتى تتحقق الفائدة المرجوة منه ويظهر تقرير التعداد في صورة جداول إحصائية بسيطة أو مركبة حسب السن والنوع بالإضافة إلى الخصائص السكانية الأخرى اعتقادا في أنه لا يكون لهذه الخصائص السكانية أية معنى بمعزل عن فئات السن والنوع، حيث تعتمد الحالة الزواجية - مثلا - على عمر الشخص ونوعه ولا يكون للعزاب أو المتزوجين أو المطلقين أي معنى إذا فصلناهم عن أعمارهم.

صعوبات التعداد:

الصعوبات الموضوعية:

- لما كان التعداد عملا لا يقدر عليه غير الحكومة، لذا كانت موضوعاته وبنوده ومعطياته رهن السياسة الاجتماعية التي تحددها الحكومة وتتأثر كذلك بما تمليه الحكومة في هذا الصدد.

- تؤثر العقبات الجغرافية في السفر والتنقل وظروف الجو الصعبة والنفقات والجهد اللازم فيما يستطيع التعداد جمعه من معطيات سكانية.
-يتأثر التعداد بالاختلافات الثقافية والعنصرية ومستويات التعليم بين السكان في مجتمع التعداد.

الصعوبات الذاتية:

- تمدنا المعطيات السكانية التي يوفرها التعداد بأوصاف توزيعية للمجتمعات السكانية أكثر مما تمدنا بحقائق بنائية عن الجماعات والمواقف الاجتماعية، إذ يفتقر التعداد لإحصائيات تتعلق بالأسرة مثلا. كما ترتبط معطيات التعداد بالتجمعات الاجتماعية أكثر مما تتعلق بالجماعات والتي يمكن الإفادة منها كمؤشرات على الخصائص البنائية إلا أن المعطيات من النوع الذي يحتاجه التحليل السكاني ليست متوفرة من حيث الشكل والكمية المناسبة في التعداد.

- ويتوقف صدق وثبات معطيات التعداد على القدرة على تحديد الأشخاص الذين يجب أن نحصل منهم على المعلومات اللازمة، كما يتأثر الصدق بعدم رغبة أو عدم قدرة الأفراد الذين نجمع منهم المعلومات الضرورية أو الشك في أهمية وضرورة التعداد وإدلائهم بإجابات متناقضة فيما يتعلق بأعمارهم، وهكذا لا تخلو الحقائق التي تجمع بواسطة التعداد من الغموض والإبهام، كما أن هناك صعوبات كثيرة تواجه حصر هذه الحقائق إذ يصعب وضع بعض الناس في فئات معينة أو يصعب تبويب بيانات النشاط الاقتصادي.